

اقتصاد

٣٠٠ زبون في كل شركة صرافة يوميا
حيلة وحذر في سوق الصرف
والدولار «الأسود» بـ٤٢٠ ليرة وسطياً

المحرر الاقتصادي

جرت تداولات الدولار الأميركي في السوق الموازية «السوداء» أمس بين ٤١٨ و٤٢٢ ليرة سورية في دمشق «وسطي» و٤٢٠ ليرة» بينما الأسعار أقل بين ليرة إلى ليرتين في باقي المحافظات، مع تحسن بسيط في حركة التعاملات خلال اليومين الماضيين، إثر تحسن الطلب على الدولار، ولكن بشكل حذر، وهذا ما انعكس على سعر الصرف أمس وأول من أمس، بعد أن كان قد ارتفع من مستوى قرب ٤٠٠ ليرة إلى ٤١٠ ليرات مع نهاية تعاملات الأسبوع الماضي.

مصادر في سوق الصرف أكدت لـ«الوطن» عودة الحركة بشكل نسبي إلى السوق الموازية بعد جمود خلال الأسبوع الماضي بالتوافق مع الخطوة التي قام بها المصرف المركزي بتخفيض الدولار نحو ١٢ بالمئة بين ليلة وضحاها، مبيّناً أن الطلب على الدولار يعود لسببين، الأول متعلق بسحب الودائع الدوالية المرتبطة بالحالات الخارجية التي خان وقتها بعد صدور القرار الذي أزم وضع الحوالات التي تزيد على ٥٠٠ دولار كوديعة لمدة شهر، إضافة إلى تحرك بعض المتاجرين بالعملة لشراء الدولار على المستوى المنخفض الذي وصل إليه، وهو كفيل بتحقيق أرباح ليست قليلة لهم، إلا أن الواضح من تحركهم بحذر، إذ يزيدون الطلب بشكل تدريجي لكي لا يحدثون صدمة جديدة باتجاه معاكس (الشراء) في السوق فيرتفع الدولار بشكل كبير، وبالتالي تزداد تكاليف شراء الدولار وتقل أرباحهم المتوقعة، مع الحرص والخوف من تدخل المصرف المركزي بأي لحظة لضرب السوق مجدداً بتخفيض حاد بين ليلة وضحاها.

مدير في إحدى شركات الصرافة أكد لـ«الوطن» تحسن الحركة في السوقين، الموازية والنظامية، إذ تستقبل كل شركة بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مواطن يومياً ممن يرغبون ببيع شريحة المدة دولار الصرافة، كما تقوم المصارف بإعادة بيع الحصيلة بشكل يومي إلى المصرف المركزي بسعر أعلى من سعر الشراء من شركات الصرافة، وهو يمثل الربح للمصارف. وحول وجود أية عواقب لدى بيع الشركات لحصيلة القطع يومياً للمصرف في الوقت الحالي، أكد المدير أن المبالغ المبيعة بسيطة، فرغم تحسن الحركة، لا تتجاوز عمليات البيع اليومية لكل شركة صرافة ٣٠ ألف دولار، كما تقوم المصارف ببيعها حالياً للمصرف المركزي لقاء ربح.

وحول كثرة شكاوى المواطنين لعدم شراء شركات الصرافة للورقة المدة دولار في حال وجد عليها أكثر من ٣ أختام، أكد أن الأمر صحيح، وأصبح هناك تشدد مؤخرًا من أمين الخزانة في المصرف الذي يرفض شراء أوراق الدولار النقدية التي تحمل وبالتالي أصبح الموضوع عرقاً في السوق بعدم قبول أي ورقة تحوي أكثر من ثلاثة أختام، ولكن الحالات قليلة نوعاً ما، ولا تم تدقيق جميع الأوراق النقدية المبيعة، فالورقة التي تمر عبر جهاز العداد الإلكتروني، لا يعاد تدقيقها.

وعن تحرك سعر الصرف في السوق خلال الفترة الحالية، وحتى رأس السنة، فمن المتوقع عدم لحظ ارتفاعات للسعر في السوق الموازية على السعر الرسمي، وخاصة أن الطلب التجاري في السوق يكون شبه متوقف خلال الفترة ما قبل نهاية العام فلا يلجأ التجار إلى الاتفاق على شراء الدولار وتثبيت صفقاتهم على أي سعر للدولار لعدم وجود صفقات استيراد، لأسباب إغلاق المراكز المفتوحة في سوق الصرف وعمليات الجرد وحساب الأرباح، وغيرها من العمليات الحسابية لزوم نهاية السنة المالية، وبالتالي يتخفف الطلب على الدولار بشكل كبير، في المقابل تزيد الحوالات الواردة إلى البلد وعدد القادمين لقضاء عملة المبلاد ورأس السنة، وكما أن البعض قد يلجأ إلى تسهيل بعض الدولار لتغطية تكاليف الميلاد ورأس السنة، هذا يعني زيادة العرض، لكن انخفاض الطلب يكون بنسبة أكبر لتوقف الطلب التجاري، ما يعني ميل سعر صرف الدولار إلى الانخفاض، لكن بشكل نسبي، لأن هذا الانخفاض يحرك الطلب لمضاري شراء الدولار بسعر منخفض، إلا أن الأمور تبقى مرتبطة أيضاً بتحرك مصرف سورية المركزي في السوق، فحفاظ المصرف على أسعاره من دون تغيير وإدخاله تعديلات على سقف المبلغ المسموح ببيعه للسوق النظامية سوف يجعل الأمور مضبوطة أكثر، وانخفاض السعر في السوق الموازية نسبي، مع توقع تغير الأمر بعد بدء حملة الجديد، وعودة الطلب التجاري من جديد، وانخفاض قيمة الحوالات بالطرق النظامية وغير النظامية، وبالتالي على المركزي الأخذ بالحسبان أهمية الحفاظ على الاستقرار في السعر خلال هذه الفترة الانتقالية بين العامين.



المقداد : مشروع طموح سنقدمه للمواطن والمستثمر والمجتمع الدولي لكي يساهم الجميع بإعادة الإعمار

الحكومة تتحضر لـ«سورية ما بعد الحرب»

خميس : الجميع في الخارج يتربصون ماذا سنفعل

هشام غانم

ناقشت الحكومة أمس البرنامج الوطني التنموي لسورية لمرحلة ما بعد الحرب عبر اللجان القطاعية المؤلفة من ١٢ فريق عمل يعملون ضمن خطة التنمية الشاملة والرؤية المهمة التي يجب أن تتمتع بها إعادة إعمار سورية بعد الحرب التي أفرزت تحديات كبيرة وأثرت على واقع العمل وعلى جميع الصعد.

رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أكد أن الحكومة معنية بدعم هذا المشروع إذ يوجد لجان ومشاريع ووزارات جميعها تعمل بروية للفترة المقبلة وهناك ٢٠٠ شخص يعمل على مشروع سورية ما بعد الحرب للخروج بروية شاملة للتخطيط للدولة.

مبيّناً أنه منذ بداية عمل الحكومة «تعمل على خطين على التوازي خط تدليل مفرزات وتحديات الأزمة اليومية التي أفزتها الحرب ضمن إستراتيجية اليوم ومن خلال هذا المشروع، سوف تتمكن من معرفة ماذا يجب أن نعمل بعد الحرب وما الخطوات والأولويات وكل ما يخص عمل الحكومة لتكون على استعداد لكل المتغيرات التي أفرزتها الحرب»، مبيّناً أن الانتصارات العسكرية والسياسية «تحملنا مسؤولية للعمل بشكل نوعي».

وأوضح خميس أن الاجتماع مخصص لتبادل الأفكار «وإن أياً يمكن أن نصل؟ وما عمل كل قطاع؟ وهل من الضرورة تعديل قرارات مجلس الوزراء؟ وللوقوف أيضاً على التحديات أمام عمل الوزارات والقطاعات وكيف يمكن الدفع بالمشروع للأمام وكيف يجب أن ينجح بجمع عناوينه وبمؤشرات عالية».

وأشار خميس إلى أن الجميع في الخارج يتربصون ماذا ستفعل سورية بعد الحرب، منوهاً بأنه «سوف نعمل بكل طاقتنا لإنجاز برنامج سورية ما بعد الحرب بالتزامن مع برنامج الإصلاح الإداري وبرنامج إعادة الإعمار الذي تنفذه لجنة إعادة الإعمار»، مشدداً على ضرورة إنجاز المشروع بروية نوعية قابلة للتطبيق.

بدوره بين رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني أن مجموعة فرق العمل مقسمة على ٥ محاور، وأولها محور البناء المؤسسي وتعزيز النزاهة، وفريق عمل الإصلاح القضائي ومكافحة الفساد، ومحور تطوير وتحديث البنى التحتية، ومحور النمو والتنمية،

ومحور التنمية الإنسانية، إضافة إلى محور الحوار الوطني.

ولفت صابوني إلى أن المشروع بدأ التفكير فيه منذ أواخر عام ٢٠١٣ وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٦ أعيدت دراسة المقترحات لتوضع بعنوان واضح ورؤى هادفة، بدوره أكد معاون وزير الخارجية فيصل المقداد أن البرنامج الوطني التنموي لسورية فيما بعد الحرب هو مشروع مهم جداً ويحمل الكثير من المعاني للوطن وشهداء الوطن لتبقى سورية قادرة على الاستمرار وتحقيق النهضة الشاملة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، موضحاً أنه مشروع كبير يهدف إلى وضع خطة شاملة لاستغلال الإمكانات الوطنية والدولية، مؤكداً أننا نقول للمجتمع الدولي كي يساهم في إعادة إعمار سورية وكل الدول التي ساهمت بتدمير بلدانها من خلال دعم المجموعات الإرهابية المسلحة بأنه عليها أن تدفع تعويضات للشعب السوري من أجل إعادة البناء والإعمار وهذه ليست حصة أو مئة من الدول.

وأضاف المقداد: تمت مناقشة المهام الملقاة على عاتق هذا الفريق الذي يقوم بإعداد خطة سورية لما بعد الحرب، مؤكداً أنه مشروع طموح جداً وستقدم

للمواطن والمستثمر والمجتمع الدولي لكي يساهم الجميع بإعادة إعمار سورية ليس فقط كما كانت بل كما هو أفضل مشيراً إلى أننا في فريق التعاون الدولي أنجزنا المهمة الأساسية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد معاون وزير العدل تيسير الصمادي المعني بفريق عمل الإصلاح القضائي الهمة الأساسية، مؤكداً أن السلطة القضائية هي من أهم القطاعات الفاعلة والأساسية التي تعمل على مكافحة الفساد الموجود وهو أمر مهم جداً في هذه اللجنة المكوتة من عدة وزارات وجهات تعمل على تحليل الوضع الراهن للواقع القضائي والإداري الموجود في الوزارات، ومن ثم تحليل المعلومات ووضع المؤشرات اللازمة لعملية الإصلاح.

وبين أن اللجنة قامت بتحديد مواقع القوة والضعف في كل قطاع من القطاعات ومن ثم ستمت كتابة التقرير عن الوضع الراهن وتم الأخذ بالحسبان ما تعرض له القطاع القضائي من أضرار على كافة الصعد البشرية والمادية، كما أخذنا التشريعات اللازمة والتي لو تمكنا من طرحها على أرض الواقع لكانت أحدثت تغييراً ملموساً.

مدير هيئة الإشراف على التأمين لـ«الوطن»:

شركات تدرس دخولها للعمل في سوق التأمين السورية

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العيش لـ«الوطن» عن وجود شركات تأمين (منها شركات إقليمية تعمل في السوق العربية) تدرس دخولها للعمل في السوق المحلية للتأمين، حيث بات سوق التأمين مهياً وجاذباً لعمل شركات التأمين وخاصة أن المرحلة المقبلة من إعادة الإعمار تتطلب الكثير من الاحتياجات التأمينية وبالتالي اتساع سوق التأمين المحلي، وزيادة المساحة التي يمكن لشركات التأمين العمل والمنافسة فيها.

مبيّناً أن توافر التأمين يعتبر عاملاً مهماً وجاذباً للعديد من الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية بخلاف أشكالها الصناعية والتجارية... وغيرها. وحول واقع تسعير الخدمات التأمينية بين العرش أن الهيئة لا تتدخل بالتسعير للتأمينات الاختيارية تاركة الأمر لشركات التأمين وأن هامش المنافسة بين تلك الشركات من شأنه ضبط هذه الأسعار ويضمن عدم المبالغة أو الارتفاعات غير المنطقية فيها. موضحاً أن الهيئة تتدخل في تحديد السعر الأدنى للتأمين الصحي كونه قطاعاً يعتبر خاسراً، بينما تعنى الهيئة بتسعير التأمين الإلزامي وهو ما عملت عليه خلال المرحلة

الفترة السابقة من خلال التعديلات السعريّة للتأمين الإلزامي وهو ما جاء تماشياً مع المعطيات والظروف الحالية.

مبيّناً أن التسعير النموذجي عالمياً يكون من خلال الدراسات الاكتوارية التي تدمج بين البيانات الإحصائية والمعادلات الرياضية وصولاً للسعر النموذجي لأي وثيقة تأمينية، بينما يسود معظم أنماط التسعير الحالية العشوائية وعدم الارتكاز إلى دراسات وتحليل علمي.

كما تحدث عن أهم الطرق المتبعة في التسعير ومنها طريقة التسعير الخاصة هي طريقة ارجتائية تعتمد بشكل كبير على خبرة المكتب فقط، تستخدم في تسعير الأخطار الخاصة وغير المتجانسة في تسعير النقل.

وحول طريقة التسعير حسب نوع الخطر بين أن هذه الطريقة تتقاطع مع مبدأ التجانس إذ يتم تقسيم الخطر إلى مجموعات متجانسة سواء من حيث النوع أو الحجم وتسهير منتجات التأمين الصحي والسيارات، بينما طريقة التسعير حسب الصفات الخاصة تكون حسب الخصائص التي تميز كل طالب تأمين عن سواه ويتأثر سعر التأمين في هذه الحالة بشكل كبير بتاريخ المؤمن له وحجم ونوع ممتلكاته وعمولة السجل النظيف.

عديدة أهمها اختلاف الظروف المستقبلية ومدى تحقق قانون الأعداد الكبيرة، مبيّناً أنه كلما زاد عدد الوحدات المتخذة أساساً لاحتساب الاحتمال التجريبي المتوقع انخفض انحراف الاحتمال التجريبي (المحسوب اعتماداً عليها) من الاحتمال الفعلي الذي سيتحقق فعلاً.

وعن شروط التجانس بين أن تكون جميع الوحدات التي اتخذت أساساً للوصول إلى احتمال وقوع الحادث أو تحقق الخسارة متماثلة ومتجانسة قدر المستطاع، كما تحدث عن أهم الطرق المتبعة في التسعير ومنها طريقة التسعير الخاصة هي طريقة ارجتائية تعتمد بشكل كبير على خبرة المكتب فقط، تستخدم في تسعير الأخطار الخاصة وغير المتجانسة في تسعير النقل.

وحول طريقة التسعير حسب نوع الخطر بين أن هذه الطريقة تتقاطع مع مبدأ التجانس إذ يتم تقسيم الخطر إلى مجموعات متجانسة سواء من حيث النوع أو الحجم وتسهير منتجات التأمين الصحي والسيارات، بينما طريقة التسعير حسب الصفات الخاصة تكون حسب الخصائص التي تميز كل طالب تأمين عن سواه ويتأثر سعر التأمين في هذه الحالة بشكل كبير بتاريخ المؤمن له وحجم ونوع ممتلكاته وعمولة السجل النظيف.

وأشار إلى عدد من الاجتماعات التي جرت بخصوص سعر الصرف وآخرها مع التجار والصناعيين وجميع الفعاليات الاقتصادية حيث طالب هؤلاء بتعويضات من الدولة لضائرهم، مشيراً إلى أنه واجه مطالبهم هذه بشرط اعتماد دفاتر محاسبية حقيقية وبيانات لخسائرهم وحجم أعمالهم وأرباحهم وتكاليفهم الصحية وبيانات ما قبل الحرب وبعدها تتحاسب ونדרس التعويضات والخسائر الناتجة عن هبوط سعر الصرف إلى هذا المستوى.

وأشار حمدان من جانب آخر إلى وجود عشرات آلاف ملفات التراكم للضرائب عبر عشرات السنين بحاجة إلى قرارات خاصة وتسويات تستغرق وقتاً ليس بالقصير وهي بقيمة من الفين إلى ٥ آلاف ليرة علينا إيجاد الحلول لها وليس عبر تشكيل لجان تعمل بلا جدوى في تحصيلها.

وقال: إن الحكومة تعمل بالتوازي مع تغيير النظام الضريبي على نظام الدفع الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني للضرائب مستقبلاً دون تدخل العامل الشخصي في الضريبة وتوقع تحصيل أضعاف الضرائب بعد تطبيق الأنظمة المحورة إضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة والبيعات.

٤٤

مسؤولون سابقون يكتبون

بأسماء مستعارة لإثارة

الهلع في السوق ويدعون أن

حساباتهم الشخصية مخترقة!



وزارة المالية تعتمد في إيراداتها المقدرة للعام ٢٠١٨ على أمرين الرسوم وفروقات الأسعار واصفاً هذا الإجراء بالخطر من الوزارة عندما تعتمد هذين الخيارين. وقدر فروقات الأسعار فقط بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بنحو ٧٧ بالمئة من إجمالي مبالغ الدعم الاجتماعي وتوقع زيادة في أسعار المشتقات النفطية كذلك وتخفيف الدعم عنها دون زيادة في الرواتب كل ذلك سيساهم في رفع إيراداتها فهي لا تعتمد على الضرائب بل على الرسوم وهي الطريقة الأسهل للوزارة في رفع إيراداتها.

بدوره النائب نبيل صالح رأى أن الفساد المالي يؤثر على الحسابات الختامية لجهات الدولة وهو تجاوز الحدود وبات أقوى من الدولة ويهدى قراراتها الاقتصادية.

لدعم الدقيق التومني وهو الأساس قيمة هذا الدقيق الكلي وليس قيمة الدعم كما تدعي الحكومة. ودعا إلى كف الحكومة عن ثقافة في النزاع لأعضاء مجلس الشعب وللمواطن عبر اعتماد مثل هذه المصطلحات في سياسة الدعم.

النائب رياض طاؤوس لا يرى أن وزارة المالية تحقق إيرادات حقيقية عبر أسس اقتصادية حقيقية حيث يقتصر نشاطها فقط على جباية مبلغ ٧٢ مليار ليرة فقط عبر فرض الضرائب وبنسبة ٤ بالمئة فقط من إجمالي إيرادات الخزينة العامة للدولة والباقي يرد كتحصيل حاصل من رسوم وضرائب باقي وزارات الدولة التي تصب في خزينة الدولة وتر عبر قنوات الدوائر المالية وليس عبر تحصيل الضرائب بشكل كامل من مطارحها الحقيقية، وأضاف إن

الوطن

تابع مجلس الشعب أمس مناقشة مقترحات وتوصيات تتعلق بلجنة الموازنة والحسابات وكرر غالبية النواب مطالبة الحكومة بتحسين رواتب العسكريين والقوات الرديفة ودعم جعلالة الطعام لهم ودعم ذوي الشهداء بالتوظيف والسكن وتفعيل الرسوم الخاص بمنع نمر سيارات لجرحي الحرب بصيغ مبسطة بعيداً عن التعقيد وفي القبول في الجامعات وغيرها من الخدمات التي توازي تخصصاتهم خلال الحرب التي تشن على سورية.

النائب صفوان قربي وصف وزارة المالية بوزارة جباية في ظل غياب أي سياسة ضريبية حقيقية تقوم على أسس اقتصادية واقعية وأن التضخم الحاصل حالياً يدفع ثمنه الفقراء والمال العام، ووصف إجراءات مصرف سورية المركزي بالمتخبطة والارتجالية واعتماد مبدأ التجاري في التعاطي مع أسعار الصرف وتفريطه باحتياطي سورية من القطع الأجنبي عبر ضخه في السوق السوداء لصالح التجار ونمو بعض شركات الصرافة الخاصة في زمن أديب منالية، ويرتكب الحاكم الحالي دريد درغام الأخطاء ذاتها لكن بطريقة عكسية.

بدوره أشار النائب محمد رعد إلى ضعف الخدمات المقدمة للمؤسسات الحكومية بسبب انخفاض مستوى المعيشة وضعف الرواتب وهروب الكفاءات ويات العديد من الدوائر بوابات لممارسة الفساد بسبب ضعف الوضع المعيشي واقترح على الحكومة تحويل جزء من الاحتياطي النقدي باتجاه كتلة الرواتب والأجور أو لتخسين مستوى المعيشة للموظفين العسكريين والمدنيين. وأخذ على الحكومة إصرارها على أنها رصدت مبلغاً يقارب ٩٠٠ مليار ليرة